

التحضر المفرط: دراسة على المستوى العالمي

ثائر مطلق عياصرة *

ملخص

تمّ التعرف عن طريق هذه الدراسة على قياس التحضر المفرط على مستوى كل من الدول النامية والدول المتقدمة ودول العالم، وقد جرى قياس التحضر المفرط لهذه الدول للأعوام 1990 و2013 باحتساب البواقي عن طريق أربعة انحدرت منفصلة، وهي: أولاً، انحدر نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي على مستوى التحضر، وهي الطريقة الأكثر شيوعاً، وثانياً: نسبة القوى العاملة في الأنشطة الصناعية من إجمالي المشتغلين على مستوى التحضر، وثالثاً: نسبة القوى العاملة في الأنشطة الخدمية من إجمالي المشتغلين على مستوى التحضر، ورابعاً: تمّ احتساب البواقي لهذه المتغيرات مجتمعة نظراً للارتباط العالي بينها مع مستوى التحضر، كما حاولت الدراسة أيضاً الكشف عن طبيعة العلاقة التي تربط بين هذه المتغيرات عن طريق استخدام معامل الارتباط البسيط، وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

أولاً: تشير قيم البواقي الموجبة للدول إلى أنها مفرطة في التحضر نسبياً، والعكس صحيح بالنسبة للبواقي السلبية. ثانياً: أظهر القياس زيادة عدد الدول النامية التي تعاني من التحضر المفرط عام 2013 مقارنة مع عام 1990 بالنسبة لبواقي تحليل جميع الانحدرات المطبقة، وبالمقارنة مع الدول المتقدمة فقد أظهر القياس انخفاض العدد بالنسبة لبواقي انحدر نسبة العمالة الخدمية وانحدر كل المتغيرات مجتمعة، أما دول العالم فقد أظهر القياس أيضاً انخفاض العدد بالنسبة لبواقي انحدر نسبة العمالة الصناعية وانحدر كل المتغيرات مجتمعة.

ثالثاً: وجود علاقة وثيقة (إيجابية) بين التحضر وكل من النمو الاقتصادي والتصنيع ونسبة العمالة الخدمية بالنسبة للدول النامية، وهذا يشير إلى سعي الدول النامية نحو التحضر، وبالمقابل لم تظهر علاقة بين التحضر وكل من النمو الاقتصادي والتصنيع في الدول المتقدمة، فقد اتسم التحضر فيها بكونه مندرج ومتساوي مع التنمية الاقتصادية وارتفاع دخل الفرد كما أنه خاضع لتوجهات وتأثيرات ونسب من النمو المترادف مع الحاجات المطلوبة للأيدي العاملة.

وقد أوصت الدراسة بإجراء عدد من الدراسات المستقبلية لاختبار الفرضيات التي تقدمت بها أطروحات نظريات التحضر الثلاثة وأثرها على التحضر المفرط كمتغير تابع الذي جرى قياسه في هذه الدراسة لاسيما في الدول النامية.

الكلمات الدالة: التحضر المفرط أو التحضر النسبي، البواقي، نظرية التحديث، نظرية الانحياز الحضري، نظرية التبعية الاقتصادية.

الغربية منذ حوالي 100 سنة، ومع ذلك، فإنها تشير ضمناً إلى أن التحضر والتصنيع في العالم الثالث يجب أن تتبع بالضرورة الطريق الذي سلكته الدول المتقدمة (Bradshaw, 1985).

وقد ألغت الانتقادات اللاحقة المقارنة التاريخية، لذا حددت الإفراط في التحضر بطريقة مختلفة؛ فبدلاً من المقارنة بين سكان الحضر والقطاع الصناعي للدول في نقاط مختلفة من الزمن، أصبح ينظر إلى الإفراط في التحضر فيما إذا كان سكان المناطق الحضرية في الدولة كبيراً جداً بالنسبة لبعض معايير التنمية الاقتصادية (مثلاً، نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي)، ووفقاً لهذا التصور المفاهيمي، فإن الدولة تكون مفرطة في التحضر عندما تقتقر إلى مستوى كاف من التنمية لتوفير فرص العمل والسكن الملائم للمواطنين

المقدمة

نوقش مصطلح التحضر المفرط على نطاق واسع خلال العقود الماضية وأدعت الانتقادات المبكرة أن الدول مفرطة في التحضر عندما كانت تتضمن قاعدة عمالة صناعية أصغر من الدول الغنية المعاصرة في مستويات مماثلة من التحضر، وطبقاً لذلك، فإن الدولة اليوم ستكون مفرطة في التحضر لو كانت قوة العمل الصناعية أصغر من تلك الموجودة في الدول

* مديرة التخطيط والتطوير، شركة المناطق الحرة الأردنية. تاريخ استلام البحث 2014/11/30، وتاريخ قبوله 2015/3/2.

الناتج القومي الإجمالي، ونسبة القوة العاملة في القطاع الصناعي، ونسبة القوة العاملة في القطاع الخدمي بشكل منفصل، والتحضر النسبي أو التحضر المفرط.

3. قياس التحضر النسبي أو التحضر المفرط باحتساب بواقي انحدار نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي إلى نسبة التحضر، وذلك على مستوى الدول النامية والدول المتقدمة وعلى مستوى العالم.

4. قياس التحضر النسبي باحتساب بواقي انحدار نسبة القوة العاملة في القطاع الصناعي إلى نسبة التحضر، وذلك على مستوى الدول النامية والدول المتقدمة وعلى مستوى العالم.

5. قياس التحضر النسبي باحتساب بواقي انحدار نسبة القوة العاملة في القطاع الخدمي إلى نسبة التحضر، وذلك على مستوى الدول النامية والدول المتقدمة وعلى مستوى العالم.

6. قياس التحضر النسبي باحتساب بواقي انحدار نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ونسبة القوة العاملة في القطاع الصناعي ونسبة القوة العاملة في القطاع الخدمي مجتمعة إلى نسبة التحضر، وذلك على مستوى الدول النامية والدول المتقدمة وعلى مستوى العالم.

التحضر المفرط في الإطار النظري

يعرف التحضر المفرط Over-urbanization على أنه ظاهرة تعاني منها البلدان التي تمر في المراحل المبكرة من التصنيع تتمثل في عدم التوازن في كل من حجم وتوزيع السكان الحضريين، مما يعني في المقام الأول أنها تحتوي على نسبة أعلى من الناس الذين يعيشون في المدن بمعدلات تفوق أكثر مما هو في مراحلها من التنمية الاقتصادية، والمصطلح المستخدم لوصف هذه الظاهرة يعرف بـ "التحضر المفرط" (Kamerschen, 1969) ويشير هذا المفهوم إلى الزيادة السريعة لنمو السكان الحضريين من دون أن يرافقها تطور الاقتصاد مما سيؤدي إلى عرقلة إمكانية تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن ثم تردي الخدمات الحضرية، وارتفاع معدلات البطالة و/أو العمل الهامشي والفقر وتدهور مستويات المعيشة ونقشي الانحراف الاجتماعي والاضطرابات والتوترات السياسية والثقافية ومشكلات السكن والازدحام -لاسيما- في المدن الكبرى من دول العالم الثالث (John W Bordo & John J Hartman, 1982).

وقد أفرز النقاش حول أسباب الإفراط في التحضر العديد من الدراسات النظرية، فعلى مدى نصف القرن الماضي حاول المنظرون وصف القوى التي تقود التنمية في دول العالم الثالث، ومن التفسيرات المذكورة والأكثر شيوعاً هناك ثلاث

المهاجرين إلى المناطق الحضرية، فقد أدى زيادة النمو الحضري في هذه البلدان إلى البطالة الحضرية، وتوسع القطاعات الخدمية وغير الرسمية، وإنتاج الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية.

مشكلة الدراسة

لقيت في السنوات الأخيرة مشكلة ما يسمى " التحضر المفرط " التي تواجه المناطق المتخلفة من العالم قدراً كبيراً من الاهتمام؛ فالانفجار الحضري الذي شهده العالم الثالث لم يواكبه تطور المجتمع في أثناء تحوله من مجتمع زراعي إلى اقتصاد صناعي خدمي، وقد نتج عن ذلك خلق كثير من المشكلات التي أصبحت تعاني منها معظم المدن الحديثة من اجتماعية واقتصادية وبيئية وتزايد واضح في مستويات التلوث والجريمة ونقص المساكن وانعدام الخدمات الضرورية وعدم القدرة على توفير الاحتياجات الأساسية. فهذه العبارة يمكن أن تكون محورا لنقاش يدور حول معنى التحضر المفرط لاسيما في العالم الثالث، بينما القليل يجادلون أن الدول النامية تشهد التحضر السريع (Bradshaw, 1987)، وبعبارة أخرى، فإن الدراسة تطرح الأسئلة التالية: هل تختلف مستويات التحضر النسبي أو المفرط بين كل من الدول النامية والدول المتقدمة؟ أي الدول تعاني من مستويات التحضر المفرط على صعيد العالم؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في تناولها قياس التحضر المفرط، حيث ظهرت الأزمة الحضرية التي باتت تعاني منها معظم دول العالم خاصة الدول النامية، فقد أصبح عدد كبير من سكان المدن يتضاعفون بدرجة لا تتوافق مع مستوى التقدم الاقتصادي ومستوى الخدمات الصحية والتعليمية التي تعجز المدينة عن توفيرها لهؤلاء السكان؛ مما سيؤدي إلى عرقلة إمكانية تحقيق التنمية الاقتصادية، كما تكمن أهمية الدراسة في معرفة الدول التي تعاني من مستويات التحضر المفرط على صعيد دول العالم، وكذلك التمييز بين مستويات التحضر المفرط على صعيد الدول النامية والدول المتقدمة.

أهداف الدراسة

- تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الرئيسة الآتية:
1. التعرف على مفهوم التحضر المفرط وأطروحة نظريات التحضر.
 2. اختبار طبيعة العلاقة بين كل من نصيب الفرد من

على عدد من السكان الحضريين أكبر من أن يدعمه مستوى التنمية الاقتصادية.

وتختلف الدول فيما يتعلق بقدرتها على دعم العمل في القطاع غير الرسمي وفي الخدمات، فالدول المتقدمة على مستوى كافٍ من الثروة والإنتاجية للتغلب على بعض المشكلات المرتبطة في قطاع الخدمات الكبير، أما الدول النامية فهي على النقيض من ذلك؛ لأن جزءا كبيرا من قوة العمل في المناطق الحضرية، لا يستطيع أن يشارك في الأنشطة التي تشجع الإنتاجية والتنمية الوطنية مباشرة، وبالتالي فمن الضروري أيضا بناء المتغير الذي يقيس العمل في قطاع الخدمات نسبة إلى مستوى التنمية الاقتصادية.

ويمكن تطبيق اختبار واحد باستخدام نموذج الانحدار، إذ تتيح طريقة المربعات الصغرى إمكانية اختبار جميع المتغيرات ذات الصلة ضد بعضها بعض، ويمثل النموذج انحدار المتغير التابع في فترة زمنية لاحقة على متغير مستقل في فترة زمنية سابقة.

وقد طبقت عدد من الدراسات معيارين لتحديد التحضر المفرط، أولاً: تحليل البيانات المقطعية لعدد كبير من الدول، فقد استخدم Davis and Golden النسبة المئوية للذكور العاملين في الأنشطة غير الزراعية ونسبة السكان في المدن من التي تزيد على 100000 نسمة في عدد كبير من البلدان في عام 1950، وإيجاد معامل الارتباط (0.86+) بين درجات التصنيع والتحضر (Kamerschen, 1969).

وقد أشار Sovani إلى أن العلاقة بين التحضر والتصنيع ليست سوى تقريب أولى، كما أنه من الضروري دراسة استقرارها خلال مراحل مختلفة من التصنيع وعبر الزمن في مختلف البلدان، وقدر Sovani أولاً معامل الارتباط البسيط (r) بين التحضر والتصنيع للبلدان التي تتوفر عنها البيانات باستثناء المناطق التي لا توجد فيها مدن تضم 100000 نسمة أو أكثر، وقد بلغ حجم العينة 41 بلداً، وكانت قيمة معامل الارتباط البسيط بين التحضر والتصنيع لعينة الدول $r = 0.70$ ، ثم اختبر هذه العلاقة بين مجموعة البلدان المتقدمة صناعياً من العينة مقابل بقية الدول في العينة، حيث تنطوي العينة على 17 بلداً متقدماً صناعياً تتألف من الولايات المتحدة وكندا و 15 من البلدان الأوروبية التي تتوفر عنها البيانات في مقابل 24 دولة نامية، وقد كانت النتائج مفاجئة إلى حد ما، حيث بلغت قيمة r بين التحضر والتصنيع لمجموعة البلدان الصناعية الكبرى 0.395 والمجموعة الأخرى 0.85، وتشير هذه النتائج إلى أن العلاقة بين المتغيرين أقرب بكثير في البلدان النامية منها في البلدان المتقدمة صناعياً، ضمناً، حيث

نظريات، وهي: نظريات التحديث (Modernization)، والانحياز الحضري (Urban Bias)، والتبعية الاقتصادية (Economic Dependency)، (Bradshaw, 1985).

وتقدم النظريات الثلاث مع اختلافها في بعض الأحيان تفسيرات مكملة للنمو الحضري وأثرها على البلدان الفقيرة، إذ يؤكد علماء التحديث على أن التوسع الحضري جزء من مرحلة انتقالية طبيعية من مجتمع تقليدي (زراعي) إلى دولة حديثة (صناعية)، حيث إن فرص العمل تجذب الناس إلى المناطق الحضرية، فيعملون في وظائف القطاع الحديث الذي يسهل توسع الاقتصاد الوطني، ووفقاً لذلك يعدّ التحضر السريع سمة إيجابية ينبغي تشجيعها، ويجادل منظرو الانحياز الحضري بأن سياسات الحكومة المتحيزة لصالح المناطق الحضرية تدفع بالهجرة من الريف إلى الحضر، حيث إن التفاوت في الرفاه بين الريف والحضر يرفع من معدلات الهجرة إلى الحضر الأمر الذي يزيد من التحضر والعمالة غير الرسمية/الخدمية ويقلل هذا التفاوت في نهاية المطاف النمو الاقتصادي والكفاءة في دول العالم الثالث، ويمكن أن يعزز هذا الضغط على التنمية الحضرية النمو الاقتصادي المؤقت في البلدان النامية، ولكنها لن تسفر عن نوع من التنمية العادلة طويلة الأجل، التي لا يمكن تحقيقها دون مساندة قطاع الزراعة، وأخيراً، نفترض حجج التبعية والنظام العالمي بأن الاستثمار الأجنبي ينقص من كمية الأراضي المتاحة للمزارعين، مما يدفع المزارعين الهجرة إلى المدينة، والاستثمار الأجنبي في التصنيع (في المدينة) يجذبهم إليها، والدول التي لديها تركيز عالٍ في الصادرات الزراعية ينبغي أن تواجه أيضاً التحضر؛ لأن المزارعين عرضة لانخفاض الأسعار الدولية للمحاصيل الزراعية والكوارث الطبيعية، وعلاوة على ذلك، رأى منظرو التبعية أن الاستثمار الأجنبي والعمالة غير الرسمية /الخدمية وتركز الصادرات الزراعية يمنع التوسع الاقتصادي في البلدان النامية (Bradshaw, 1987).

ويتطلب التحضر والعمالة غير رسمية/الخدمية في بلدان العالم الثالث أساليب قياس خاصة، فالدول الغنية تاريخياً لديها قدرة أكبر من البلدان الفقيرة على دعم سكان المدن الكبيرة؛ فهي عادة ما يكون لديها رؤوس أموال كافية لتوفير فرص العمل، والسكن لأقاليم المدينة المزدهرة، ووفقاً لذلك فمن الضروري بناء المتغير الذي يقيس مستوى التحضر (النسبة المئوية من مجموع السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية) نسبة إلى مستوى التنمية الاقتصادية، واستخدمت هذه الإستراتيجية أيضاً في دراسات (التحضر المفرط)، والذي يؤكد على أن الدولة تعاني من التحضر المفرط عندما تحتوي

"دفع" الناس للخروج، وعدم وجود طلب قوي على العمالة من المدن قد "سحب" الناس إليها، ووفقا لفرضية التحضر المفرط، فإن هؤلاء المهاجرين إما عاطلين عن العمل أو في وظائف متدنية الإنتاجية. ومع ذلك، يلاحظ أن العمالة الحضرية أكثر إنتاجية بكثير من العمالة قبل الهجرة، كما أن معدل دخل الفرد في المناطق الحضرية دائما يكون أعلى من دخل الفرد في المناطق الريفية في معظم البلدان (Sovani, 1964).

وتناولت دراسة (Zhang et al., 2004) التحضر والترتيب Deurbanization⁽²⁾ في الأقاليم الجبلية من الصين، فقد أوضحت الدراسة أن التنمية الاقتصادية السريعة قد أحدثت التحضر في الصين، حيث إن استراتيجيات التحضر والترتيب تتعايش في معظم المناطق الجبلية في الصين، ويحدث التحضر عادة في المواقع السياحية الشهيرة وعلى مقربة من الأعمال الهندسية الكبيرة، في حين يتم تطبيق الترتيب في مناطق واسعة من قبل الحكومة لحماية البيئة الطبيعية، وأشارت الدراسة إلى أن الإفراط في التحضر له آثار كبيرة على الصفات الجمالية للعديد من المنتجعات السياحية الجبلية وأحيانا يدمر البيئة الطبيعية من المناظر الطبيعية والنظم الإيكولوجية. الثغرات والأخطاء التي ارتكبتها الحكومة المركزية في إدارة وتطوير المنتزهات الجبلية ومواقع التراث العالمي الإدارية هي المسؤولة عن الإفراط في التحضر في الجبال، أيضا بحث الحكومات المحلية عن تحقيق المنافع الاقتصادية على المدى القصير هو أيضا قوة دافعة للإفراط في التحضر، وأوصت الدراسة أن يتم وضع اللوائح والقوانين لتقييم فعالية ورصد حالة المنتزهات ومواقع التراث العالمي في الجبال، ويجب تعيين مؤسسات ذات سلطة كافية للإشراف عليها قانونيا وحماية المنتزهات الطبيعية والمواقع التراثية في الجبال، من أجل مصلحة الشعب الصيني والعالم بأسره.

تتميز أو تمثل هذه الدراسة محاولة لتوسيع نطاق الأبحاث السابقة حول التحضر المفرط، فضلا عن كونها ستشكل حجر أساس للدراسات المستقبلية لاختبار الفرضيات التي تقدمت بها أطروحات نظريات التحضر الثلاث وأثرها على التحضر المفرط كمتغير تابع لاسيما في الدول النامية، وأن أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو قياس التحضر المفرط باستخدام المقاييس الشائعة، وذلك على مستوى دول العالم أولا، وعلى مستوى الدول المتقدمة والدول النامية ثانيا.

المنهجية

متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة المستخدمة في قياس التحضر

إن وتيرة التحضر في البلدان المتخلفة أكثر اعتمادا على وتيرة التصنيع مما كانت عليه في المناطق الصناعية الكبرى (Sovani, 1964).

ويستند المعيار الآخر للتحضر المفرط على التجربة التاريخية للبلدان المتقدمة في الولايات المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، وكندا، حيث يتم استخدام النسب بين التحضر المفرط والتصنيع في أوقات مختلفة من تطورها باعتبارها المعيار. فعلى سبيل المثال؛ ترتبط درجة التحضر في آسيا بـ 30 في المئة من القوة العاملة في الأنشطة غير الزراعية، في حين أن مستويات مماثلة من التحضر في الدول المتقدمة المذكورة أعلاه كان عندها نحو 55 في المئة من قوتها العاملة تعمل في المهن غير الزراعية، لذا، فإن آسيا نسبيا تعاني من تحضر مفرط مقارنة مع درجة التنمية الاقتصادية فيه (Kamerschen, 1969).

كما بحث عدد من الدراسات العوامل التي تشكل الإفراط في التحضر في العالم النامي، وكان أبرزها: (Bradshaw, 1985, 1987; Bradshaw and Schafer 2000; Firebaugh 1979; Kasarda and Crenshaw 1991; Kelley and Williamson 1984; Lipton 1984; London 1987; Smith 1983, 1987; Timberlake and Kenlor 1983, 1987; Timberlake 1987; وخلصت إلى أن أهم العوامل (المتغيرات المستقلة) التي تؤثر في التحضر المفرط كمتغير تابع⁽¹⁾، هي: (متغير تبعية الاستثمار الأجنبي وقد استخدم التحليل ثلاث مؤشرات مختلفة بخصوص الاستثمار الخارجي، وهي: الاستثمار الأجنبي الخاص، والاستثمار الأجنبي في القطاع الصناعي، وإجمالي المخزون المباشر، ومتغير التركيز من الصادرات الزراعية وقد تم قياس هذا المتغير بنسبة أعلى ثلاث صادرات زراعية من إجمالي الصادرات الزراعية، ومتغير مؤشر ضغوط صندوق النقد الدولي، ومتغير العمالة الصناعية، ومتغير الانحياز الحضري (الهوة الريفية-الحضرية)، ومتغير تغير تبعية الدين، ومتغير طالبات الدراسة الإعدادية المواظبات على الدوام، ومتغير عمالة المرأة الصناعية، ومتغير معدل الخصوبة، ومتغير التأثيرات الإقليمية.

في نفس الوقت تقريبا، كان هناك زيادة في الاهتمام من قبل كل من الباحثين وصانعي السياسات في التدهور البيئي كسبب للتحضر المفرط نتيجة الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية. (Broad and Cavanagh 1993; Camp 1993; Myers, 1997; Suhrke 1994; Shandra and et al, 2003).

ويشكك Sovani في الاعتقاد أن السبب الرئيس للتحضر المفرط هو ضغط السكان على الأراضي في المناطق الريفية قد

المفرط بما يلي:

X1 = مستوى التحضر: يعبر عنه كنسبة مئوية لسكان المناطق الحضرية من إجمالي السكان.

X2 = نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي وفقا لتعادل القوة الشرائية.

X3 = التصنيع: يعبر عنه بالنسبة المئوية للأيدي العاملة المشتغلة في الأنشطة الصناعية من إجمالي المشتغلين ويستخدم على نطاق واسع لهذا الغرض.

X4 = النسبة المئوية للأيدي العاملة المشتغلة في الأنشطة الخدمية من إجمالي المشتغلين.

المصادر الرئيسية للبيانات المستخدمة في قياس التحضر المفرط

اعتمد البحث من أجل تحقيق أهداف الدراسة مصدراً رئيساً على البيانات الصادرة من البنك الدولي حيث يقوم البنك الدولي بتجميع وإنتاج البيانات عن الاتجاهات الاقتصادية، فضلاً عن مجموعة واسعة من المؤشرات الأخرى لدول العالم، حيث تتوفر تفاصيل المعلومات المتعلقة بالمؤشرات المستخدمة في هذه الدراسة في الرابط الإلكتروني الآتي: <http://data.worldbank.org/indicator/all>

القيم المفقودة

اعتمدت الدراسة في معالجة البيانات المفقودة لعدد قليل من البلدان على البيانات الصادرة من وكالة الاستخبارات المركزية (CIA)، حيث تتوفر تفاصيل المعلومات المتعلقة بالمؤشرات في الرابط الإلكتروني الآتي:

<https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook>

وفي حال كانت بيانات المؤشرات المستخدمة غير متوفرة في أي من المصادر الدولية الآتية:

1. تم استخدام البيانات المتاحة للدولة في السلسلة الزمنية لأقرب فترة زمنية.

2. في حال عدم توافر جميع بيانات المؤشرات المستخدمة لقياس التحضر المفرط في الدولة تم احتساب البواقي للمؤشرات المتوفرة في حين تركت قيمة المؤشرات الأخرى فراغا كتعبير عن عدم توافر البيانات.

3. إذا لم تتوفر أي بيانات عن الدولة بالنسبة لأي من المؤشرات المستخدمة يتم حذف الدولة.

البيانات المتاحة تحدد دول العالم المشمولة بالدراسة

تغطي الدراسة عامي 1990 و2013، حيث إن هذه الفترة الزمنية (على الأقل عشرون عاماً) كافية لإظهار مدى التغير في التحضر المفرط، فقد غطت الدراسة 201 دولة تتوفر عنها بيانات من أصل 214 من دول العالم عام 2013 بالنسبة لقياس التحضر إلى نصيب الفرد من الناتج القومي وفقاً لتعادل القوة الشرائية و199 دولة لنفس المتغير لعام 1990، كما غطت الدراسة 175 دولة لقياس التحضر إلى نسبة العمالة في القطاع الصناعي لعام 2013 بينما غطت 153 دولة لنفس المتغير لعام 1990، وغطت الدراسة 178 دولة بالنسبة لقياس التحضر إلى نسبة العمالة في القطاع الخدمي لعام 2013 بينما غطت الدراسة لنفس المتغير 163 دولة لعام 1990، أما على صعيد توفر البيانات لكل المتغيرات معا فقد بلغ عدد الدول التي تتوفر عنها جميع بيانات المتغيرات المستخدمة في قياس التحضر المفرط لعام 2013 نحو 165 دولة في حين توافرت جميع بيانات المتغيرات المستخدمة لنحو 145 دولة عام 1990.

بالإضافة إلى ذلك، فقد جرى تقسيم دول العالم إلى تقسيم فرعي على أساس دول متقدمة ودول نامية طبقاً لتقسيم صندوق النقد الدولي، ووكالة الاستخبارات الأمريكية.

القياس (Measurement)

يعرف الإفراط في التحضر عادة باعتباره النسبة المئوية من مجموع السكان المقيمين في المناطق الحضرية، أي مستوى التحضر، إلى قياس التنمية الاقتصادية، ووفقاً لهذا التصور، فقد اقترح الباحثون عدة مقاييس يمكن أن تقيم الإفراط في التحضر، وذلك على النحو الآتي (Bradshaw, 1985):

1. نسبة مستوى التحضر إلى نسبة القوة العاملة في الوظائف الصناعية.

2. نسبة مستوى التحضر إلى نسبة القوة العاملة في القطاع الخدمي.

3. نسبة مستوى التحضر إلى حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي.

وقد استخدمت هذه المقاييس في الدراسة، إذ يمكن أن يقاس التحضر النسبي (Relative Urbanization) أو التحضر المفرط (Overurbanization) بأكثر من طريقة، والمؤشر الأكثر بساطة لاختبار تأثير التحضر النسبي يتم بحساب نسبة مستوى التحضر (بمعنى آخر، النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية من إجمالي السكان) على التنمية الاقتصادية، وبشكل أكثر وضوحاً انحدار نصيب الفرد من

وبالنظر إلى العلاقة بين مستوى التحضر والتصنيع نجد معامل ارتباط ايجابي ذا دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 بالنسبة لجميع الدول والدول النامية على النقيض من الدول المتقدمة، حيث أصبحت علاقة الارتباط عام 2013 سلبية؛ وهذا يعني أن التصنيع ذو تأثير عكسي في التحضر، فقد أصبح التحضر لا يعتمد على التصنيع، كما نجد أن الارتباط بين X1 و X3، في هذه الدراسة كما هو الحال في دراسة Sovani ودراسة Kamerschen، أقرب بكثير في البلدان النامية منه في البلدان المتقدمة، وهذا يعني أن وتيرة التحضر أكثر اعتمادا بشكل كبير على وتيرة التصنيع في الدول النامية مما هي عليه في البلدان المتقدمة، وهذا يتعارض مع الصياغة المعتادة لأطروحة التحضر المفرط.

وبالنظر إلى العلاقة بين مستوى التحضر والأنشطة الخدمية نجد معامل ارتباط ايجابي ذا دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 بالنسبة لجميع الدول وكذلك الأمر بالنسبة للدول المتقدمة والنامية، كما يلاحظ ارتفاع قيمة معامل الارتباط لكل من دول العالم والدول المتقدمة عام 2013 مقارنة بعام 1990 وهذا يعني أن وتيرة التحضر أصبحت أكثر اعتمادا بشكل كبير على قطاع الخدمات.

ويلاحظ من خلال النظر إلى العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ونسبة القوى العاملة في الأنشطة الصناعية الارتباط العالي الايجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 على مستوى العالم ومستوى الدول النامية في حين ظهرت العلاقة سلبية على مستوى الدول المتقدمة، ومن جهة أخرى نجد أن هناك ارتباطاً عالياً موجباً وذا دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 بين نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ونسبة القوى العاملة في الأنشطة الخدمية وعلى المستويات الثلاثة.

وأخيراً، بالنظر إلى العلاقة بين نسبة القوى العاملة في الأنشطة الصناعية ونسبة القوى العاملة في الأنشطة الخدمية نجد معامل ارتباط ايجابي ذا دلالة إحصائية بالنسبة لجميع الدول وكذلك الأمر بالنسبة للدول النامية، في حين ارتباط عالٍ وعكسي على مستوى الدول المتقدمة؛ وهذا يعني أن اقتصاد الدول المتقدمة تحوّل من التصنيع إلى القطاع الخدمي.

الناتج المحلي الإجمالي على نسبة التحضر، وهذا التحليل يتبعه حسابات أخرى، حيث يتم احتساب البواقي للتحضر النسبي طبقاً للمعادلة التالية:

مستوى التحضر في السنة (س) - [أ + ب (لوغاريتم حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لنفس السنة)]

حيث إن:

أ: ثابت النموذج.

ب: معامل الانحدار.

وتقيّم البواقي التحضر النسبي، ويعني الحصول على النتيجة الموجبة في هذه المعادلة أن البلد في مستوى أعلى من التحضر مما كان متوقعا، بينما تعني البواقي السالبة أن البلد في مستوى أقل من التحضر مما كان متوقعا، ويتم حساب البواقي بالنسبة للمتغيرات الأخرى بإتباع نفس النهج المستخدم أعلاه، وذلك لقياس بواقي مستوى التحضر إلى القوة العاملة في الوظائف الصناعية وإلى القوة العاملة في الوظائف الخدمية. كما استخدمت الدراسة أيضا تحليل الارتباط البسيط لقياس العلاقة بين المتغيرات المشمولة في هذه الدراسة.

النتائج

يعرض كل من الجدول (1) والجدول (2) معاملات الارتباط البسيطة بين المتغيرات المستخدمة في قياس التحضر المفرط لعامي 1990 و 2013 على التوالي، وبالنظر إلى العلاقة بين التحضر و نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي خلال الفترتين عام 1990 و عام 2013 نجد أن معامل ارتباط ايجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 بالنسبة لجميع الدول ($r=0.77$, $r=0.69$) على التوالي وكذلك الأمر بالنسبة للدول النامية، حيث يظهر معامل ارتباط ايجابي ($r=0.72$, $r=0.65$) ذا دلالة إحصائية أيضا عند مستوى 0.01، وهذا يشير إلى سعي الدول النامية نحو التحضر. في حين أنه غير دال بالنسبة للدول المتقدمة ($r= -0.07$, $r=0.19$)، فالتحضر فيها غالبا يكون متدرجا وخاضعا لتوجهات وتأثيرات ونسب من النمو المترادف مع الحاجات المطلوبة للسكان وللايدي العاملة، فالنمو الاقتصادي وتركز النشاطات الاقتصادية في الدول المتقدمة مرده وجود حاجة لجذب الأيدي العاملة القادرة والماهرة على أداء تلك الأعمال والنشاطات.

(1) الجدول

مصفوفة معاملات الارتباط البسيط بين المتغيرات قيد الدراسة لعام 1990

X4	X3	X2	X1	المتغيرات
*0.686 *0.72 *0.448 1.00	*0.649 *0.636 1.00	*0.766 1.00	1.00	العالم
				X1
				X2
				X3
0.286 *0.609 *-0.718 1.00	0.06 -0.249 1.00	0.188 1.00	1.00	الدول المتقدمة
				X1
				X2
				X3
*0.661 *0.673 *0.414 1.00	*0.594 *0.568 1.00	*0.717 1.00	1.00	الدول النامية
				X1
				X2
				X3
1.00	1.00	1.00	1.00	X4

* الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.01

(2) الجدول

مصفوفة معاملات الارتباط البسيط بين المتغيرات قيد الدراسة لعام 2013

X4	X3	X2	X1	المتغيرات
*0.736 *0.806 *0.327 1.00	*0.360 *0.548 1.00	*0.688 1.00	1.00	العالم
				X1
				X2
				X3
*0.52 *0.646 *-0.87 1.00	*-0.37 *-0.50 1.00	*-0.07 1.00	1.00	الدول المتقدمة
				X1
				X2
				X3
*0.659 *0.73 *0.332 1.00	*0.43 *0.646 1.00	*0.648 1.00	1.00	الدول النامية
				X1
				X2
				X3
1.00	1.00	1.00	1.00	X4

* الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.01

تتباين مستويات التحضر على مستوى العالم، فقد وصل في عدد من الدول -لأسيما الدول الصناعية- إلى أعلى مستوى له، بينما لا تزال بعض الدول خاصة الأقطار النامية تشهد تحولا حضريا متسارعا؛ إذ تزيد معدلات النمو الحضري في تلك الأقطار بدرجة كبيرة عن معدلات النمو السكاني، وهي لا تزال تمر في المراحل الأولية من عملية التحضر، ونظرا للظروف المختلفة التي مرت بها الدول المتقدمة والنامية ظهرت اختلافات بارزة بينهما من حيث خصائص التحضر، ودوافعه، والفترة الزمنية المستغرقة في عملية التحول الحضري، وبشكل عام. فقد أظهرت مقارنة دول العالم بالنظر إلى بواقي انحدار نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي على مستوى التحضر عام 2013 أن نسبة البلدان ذات البواقي الإيجابية هي أعلى مقارنة عام 1990، كما ارتفعت نسبة البلدان ذات البواقي الإيجابية الناجمة عن انحدار العمالة الخدمية على مستوى التحضر لعام 2013، في حين أن نسبة البلدان ذات البواقي الإيجابية الناجمة عن بواقي انحدار العمالة الصناعية وانحدار كل المتغيرات على مستوى التحضر قد انخفضت عام 2013 مقارنة بعام 1990، وكما هو مبين في الجدول (6).

الجدول (6)

ملخص عدد دول العالم قيد الدراسة طبقا لقياس التحضر النسبي

2013				1990				
البواقي من إنحدار X1 on X2 and X3 and X4	البواقي من إنحدار X1 on X4	البواقي من إنحدار X1 on X3	البواقي من إنحدار X1 on X2	البواقي من إنحدار X1 on X2 and X3 and X4	البواقي من إنحدار X1 on X4	البواقي من إنحدار X1 on X3	البواقي من إنحدار X1 on X2	
115	127	101	107	125	118	113	93	عدد الدول ذات البواقي الموجبة
0.59	0.64	0.51	0.53	0.63	0.59	0.56	0.47	النسبة المئوية
80	72	96	94	73	83	88	105	عدد الدول ذات البواقي السالبة
0.41	0.36	0.49	0.47	0.37	0.41	0.44	0.53	النسبة المئوية

مستوى التحضر، وعلى الرغم من ارتفاع مستويات التحضر في الدول النامية بيد أنه لم يكن مصحوبا بالتقدم الاقتصادي أو مواكبا للتطور الصناعي، فقد كان نتيجة ارتفاع معدل النمو السكاني في المدن نفسها، فضلا عن الهجرة القوية من الريف إلى المدن، التي لم يواكبها أي تقدم اقتصادي أو صناعي ملموس، وبالتالي عدم وجود طلب على الأيدي العاملة؛ لذلك عرفت عملية التحضر بأنها زائفة.

ولقياس مستوى التحضر النسبي تم احتساب انحرافات القيم الفعلية عن القيم المتوقعة التي تعرف بالبواقي (Residuals) وعلى المستويات الثلاثة: مجموعة دول العالم، ومجموعة الدول المتقدمة، ومجموعة الدول النامية، وذلك للأعوام 1990 و2013 كما هو مبين في الجدول (3) والجدول (4) والجدول (5) في الملحق، وقد جرى قياس التحضر المفرط لهذه المجموعات عن طريق أربعة انحرافات منفصلة، وهي: أولاً: الحالة البسيطة نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي على مستوى التحضر، وثانياً: نسبة القوى العاملة في الأنشطة الصناعية من إجمالي المشتغلين على مستوى التحضر، وثالثاً: نسبة القوى العاملة في الأنشطة الخدمية من إجمالي المشتغلين على مستوى التحضر، ورابعاً: نظراً للارتباط العالي بين نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي والتصنيع وقطاع الخدمات تم احتساب البواقي لهذه المتغيرات مجتمعة على مستوى التحضر؛ وهكذا فإن القارئ المهتم قد يرى مقدار انحراف كل دولة بشكل منفرد عن القيم المتوقعة وفي أي اتجاه، وتشير قيم البواقي الموجبة إلى أن الدولة مفرطة في التحضر نسبياً، والعكس صحيح بالنسبة للبواقي السلبية.

كما أظهرت المقارنة على مستوى مجموعة الدول النامية بالنظر إلى بواقي انحدار نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي على مستوى التحضر عام 2013 أن نسبة البلدان ذات البواقي الإيجابية هي أعلى مما كانت عليه عام 1990، كما هو مبين في الجدول (7)، بالإضافة إلى ذلك ارتفعت نسبة البلدان ذات البواقي الإيجابية لعام 2013 الناجمة عن انحدار كل من العمالة الخدمية وانحدار العمالة الصناعية وانحدار كل المتغيرات مجتمعة على

الجدول (7)

ملخص عدد الدول النامية قيد الدراسة طبقا لقياس التحضر النسبي

2013				1990				
البواقي من إنحدار X1 on X2 and X3 and X4	البواقي من إنحدار X1 on X4	البواقي من إنحدار X1 on X3	البواقي من إنحدار X1 on X2	البواقي من إنحدار X1 on X2 and X3 and X4	البواقي من إنحدار X1 on X4	البواقي من إنحدار X1 on X3	البواقي من إنحدار X1 on X2	
69	78	69	82	53	54	52	74	عدد الدول ذات البواقي الموجبة
0.54	0.56	0.51	0.52	0.49	0.43	0.45	0.47	النسبة المئوية
59	61	67	77	55	72	64	83	عدد الدول ذات البواقي السالبة
0.46	0.44	0.49	0.48	0.51	0.570	0.55	0.53	النسبة المئوية

كما ارتفعت نسبة البلدان ذات البواقي الايجابية لعام 2013 الناجمة عن انحدار العمالة الصناعية على مستوى التحضر، في حين انخفضت نسبة البلدان ذات البواقي الايجابية الناجمة عن انحدار العمالة الخدمية وانحدار كل المتغيرات على مستوى التحضر، فقد انخفض عدد الدول ذات البواقي الموجبة عام 2013 مقارنة بعام 1990، وكما هو مبين في الجدول (8).

ومن جهة أخرى كان نمو سكان الحضر في الدول الغربية مصحوبا بالتنمية الاقتصادية وارتفاع دخل الفرد، فقد هاجر السكان من المناطق الريفية بتأثير الأجور المرتفعة ومستويات المعيشة العالية التي أتاحتها الإنتاجية الضخمة بفضل التقدم التكنولوجي، فقد أظهرت مقارنة بواقي انحدار نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي على مستوى التحضر عام 2013 أن نسبة البلدان ذات البواقي الايجابية أعلى مقارنة بعام 1990،

الجدول (8)

ملخص عدد الدول المتقدمة قيد الدراسة طبقا لقياس التحضر النسبي

2013				1990				
البواقي من إنحدار X1 on X2 and X3 and X4	البواقي من إنحدار X1 on X4	البواقي من إنحدار X1 on X3	البواقي من إنحدار X1 on X2	البواقي من إنحدار X1 on X2 and X3 and X4	البواقي من إنحدار X1 on X4	البواقي من إنحدار X1 on X3	البواقي من إنحدار X1 on X2	
18	17	20	25	19	20	17	21	عدد الدول ذات البواقي الموجبة
0.47	0.44	0.51	0.58	0.5	30.5	0.45	0.5	النسبة المئوية
20	22	19	18	19	18	21	21	عدد الدول ذات البواقي السالبة
0.53	0.56	0.49	0.42	0.5	70.4	0.55	0.5	النسبة المئوية

الجدول في الملحق كونها الطريقة الأكثر انتشارا لقياس التحضر المفرط)، فإنه يمكن ملاحظة أن دول متقدمة مثل: بلجيكا وايسلندا واسرائيل ونيوزيلندا وسنغافورة ومالطة

وبشكل أكثر تفصيلا من خلال النظر إلى كل بلد على حدة (تقييد النقاش في بواقي انحدار حصة الفرد من الناتج القومي الاجمالي على مستوى التحضر على مستوى العالم في

على مستوى التحضر، وثانياً: نسبة القوى العاملة في الأنشطة الصناعية من إجمالي المشتغلين على مستوى التحضر، وثالثاً: نسبة القوى العاملة في الأنشطة الخدمية من إجمالي المشتغلين على مستوى التحضر، ورابعاً: نظراً للارتباط العالي بين نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي والتصنيع وقطاع الخدمات تم احتساب البواقي لهذه المتغيرات مجتمعة على مستوى التحضر، وتشير قيم البواقي الموجبة إلى أن الدولة مفرطة في التحضر نسبياً، والنقيض من ذلك صحيح بالنسبة للبواقي السلبية، وقد أظهرت الدراسة بشكل عام زيادة مستويات التحضر المفرط في الدول عام 2013 بالمقارنة مع عام 1990 لاسيما في الدول النامية.

كما اتضح من تحليل نتائج الدراسة أن الحجة القائلة إن التحضر السريع في البلدان النامية يعوق النمو الاقتصادي من خلال سوء تخصيص الموارد الرأسمالية الشحيحة ليست مقنعة، حيث إن معاملات الارتباط البسيطة بين نصيب الفرد من الناتج القومي والتحضر للعامين 1900 و 2013، أعلى بكثير وذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 بالنسبة لجميع البلدان ($r=0.69$, $r=0.77$) على التوالي وللبلدان النامية ($r=0.72$, $r=0.65$) مقارنة بالنسبة للدول المتقدمة ($r=-0.07$, $r=0.19$) فهي غير دالة إحصائياً.

كما أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة وثيقة (إيجابية) بشكل ملحوظ بين التصنيع والتحضر لا سيما في البلدان المتقدمة، مقارنة مما كانت عليه في البلدان النامية، وهذا يعني أن وتيرة التحضر في الدول النامية أكثر اعتماداً على التصنيع، ويتعارض هذا الاستنتاج مع الصياغة المعتادة لأطروحة التحضر المفرط، في حين ظهرت علاقة (إيجابية) وثيقة بشكل ملحوظ بين نسبة العمالة الخدمية والتحضر في جميع البلدان وعلى المستويات الثلاثة.

وأخيراً بناء على ما تم التعرف إليه من خلال نتائج هذه الدراسة، وتحليل ومناقشة تلك النتائج، فإن الدراسة لا تقترح مزيداً من التحضر السريع باعتباره حلاً للمشكلات التي تواجه الدول النامية في الوقت الحاضر، وأن الحجة بشأن الأعباء الاقتصادية المفترضة الناجمة عن التحضر السريع في هذه المناطق مشكوك فيها بشكل واضح، كما توصي الدراسة بناء على النتائج بإجراء الدراسات المستقبلية لاختبار الفرضيات التي تقدمت بها أطروحات نظريات التحضر الثلاثة وأثرها على التحضر المفرط كمتغير تابع- والذي جرى قياسه في هذه الدراسة- وذلك للوقوف على أهم الأسباب المؤثرة على زيادة التحضر المفرط لاسيما في الدول النامية.

واستراليا...الخ، لديها بواقي ايجابية كبيرة تزيد على 10 نقاط، بينما دول، مثل: أروبا والبرتغال والنمسا وإيرلندا لديهم عموماً بواقي سلبية كبيرة تزيد على 10 نقاط أو أكثر، ويمكن ملاحظة أن دول نامية، مثل: اندورا والأرجنتين وساموا الأمريكية والبرازيل والأوروغواي والصفحة الغربية وقطاع غزة وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية الدومينيكية وشيلي وجيبوتي وغابون وغامبيا وكوريا الشمالية وهابتي...الخ، لديها بواقي ايجابية كبيرة تزيد عن 10 نقاط بينما دول كانغولا وأنتيغوا وبربودا وولايات ميكرونيزيا الموحدة وبورندي وبربادوس ومصر وغينيا الاستوائية وغيانا والهند وليختنشتاين وسري لانكا وغرينادا وتوتغا وكمبوديا ونيبال...الخ، لديهم عموماً بواقي سلبية كبيرة تزيد على 10 نقاط أو أكثر، وفي واقع الأمر، فإن عددًا كبيراً من هذه البلدان ذات بواقي سلبية أو ايجابية طفيفة تقل عن 10 نقاط.

أما على صعيد مجموعة البلدان النامية، فيمكن ملاحظة أن الدول النامية السالفة الذكر في مجموعة العالم بالإضافة إلى الأردن ولبنان وفنزويلا لديها أيضاً بواقي ايجابية كبيرة تزيد على 10 نقاط بينما حصلت الدول النامية ذات البواقي السالبة والسالفة الذكر في مجموعة العالم أيضاً على بواقي سالبة كبيرة تزيد على 10 نقاط أو أكثر، وبالمقابل فعند النظر إلى مجموعة البلدان المتقدمة نجد أن بعض الدول، مثل: منطقة ماكاو الإدارية الخاصة، وسنغافورة، ومنطقة هونغ كونغ الإدارية، وبلجيكا، ومالطة وإيسلندا وجزر فرجن واليابان...الخ لديها بواقي ايجابية كبيرة تزيد على 10 نقاط بينما ليختنشتاين، وأروبا، وسلوفينيا، والجمهورية السلوفاكية، والبرتغال، وإيرلندا، والنمسا، ولاتفيا، وقبرص، وإستونيا،...الخ، لديها عموماً بواقي سالبة كبيرة تزيد على 10 نقاط أو أكثر.

الخاتمة

لقد تم التعرف من خلال هذه الدراسة على التحضر المفرط على المستوى العالمي، وعلى مستوى كل من الدول المتقدمة، والدول النامية خلال عامي (1990 و 2013)، وتم كذلك وضع بعض التوصيات التي تقترح الدراسة مراعاتها.

أظهرت نتائج الدراسة قياس التحضر المفرط عن طريق احتساب انحرافات القيم الفعلية عن القيم المتوقعة التي تعرف بالبواقي (Residuals) وعلى المستويات الثلاثة: مجموعة دول العالم، ومجموعة الدول المتقدمة، ومجموعة الدول النامية، وذلك للعامين 1990 و 2013، وقد جرى قياس التحضر المفرط لهذه المجموعات عن طريق أربعة انحدارات منفصلة، وهي: أولاً، انحدار نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي

الهوامش

الحضرية الناتج عن التغير الاقتصادي أو الاجتماعي، ويختلف Deurbanization عادة عن الضواحي لأنه يصف الهجرة إلى مناطق ريفية غير مأهولة سابقا التي كانت ذات كثافة سكانية منخفضة، وليس الخروج إلى المناطق الخارجية المحيطة بالمدينة التي تعرف بالضواحي.

- (1) يمكن أن يكون المتغير التابع أيضا النمو الاقتصادي ويتم قياسه بوصفه النسبة المئوية للتغير في نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي، كما يمكن أن يكون المتغير التابع مدى مشاركة قوة العمل النسائية.
- (2) Deurbanisation: هو التراجع العمراني لسكان المناطق

المصادر والمراجع

- Kentor, J., (1981) Structural Determinants of Peripheral Urbanization: The Effects of International Dependence. American Sociological Review, 46. p201-211.
- Lipton, M., (1984) Urban Bias Revisited. Journal of Development Studies, 20(3). p139-66.
- London, B., (1987) The Simctural Determinants of Third World Urban Change: An Eco-logical and Political Economic Analysis, American Sociological Review, 52. p28-43.
- Myers, N., (1997). Environmental Refugees, Population and Environmental, 19. p167-75.
- Shandra, J., and London, B., and Williamson, J. (2003) Environmental Degradation, Environmental Sustainability, and Overurbanization: A Quantitative, Cross-National Analysis, Sociological Perspectives, 46-3. P 309-329.
- Smith, D., (1987) Overurbanizdrion Reconceplualized: A Political Economy of the World System Approach, Urban Affairs Quarterly, 23. p270-94.
- Sovani, N., (1964) The Analysis of Overurbanization," Economic Development and Cultural Change, Vol. 12, No. 2. pp113-22.
- Suhrke, A., (1994) Environmental Degradation and Population Flows, journal of International Affairs, 47. p473-96.
- Timberlake, M., and Jeffrey, K. (1983) Economic Dependence, Overurbanization and Economic Growth: A Study of Less Developed Countries, Sociological Quarterly, 24. p489-507.
- Timberlake, M., (1987) World System Theory and the Study of Comparative Urbanization. P37-65. in The Capitalist City: Globle Restructring and Comununity Politics, edited by M.Smith and Feagin, Newyork: Blackwell.
- Zhang, B., and Mo, S., and Tan, Y., and Xiao, F., and Wu, H., (2004). Urbanization and De-urbanization in Mountain Regions of China, Mountain Research and Development, 24(3). p206-209.
- Bordo, J., and Hartman, J. (1982). Urban Sociology, F E Peacock Publishers, Inc., USA. p 350.
- Bradshaw, Y., (1985). Overurbanization and underdevelopment in Sub-Saharan Africa: A cross-national study, Studies in Comparative International Development, Volume 20, Issue 3. pp 74-101.
- Bradshaw, Y., (1987) Urbanization and Underdevelopment: A Global Study of Modernization, Urban Bias, and Economic Dependency, American Sociological Review ,Vol. 52, No. 2. pp 224-239.
- Bradshaw, Y., and Mark , J. (2000). Urbanization and Development; The Emergence of International Non-Governmental Organizations Amid Declining States , Sociological Perspectives, 43. p97-116.
- Broad, R., and John, C. (1993). Plundering Paradise: The Struggle/or the Environment ill the Philippine. Berkeley: University of California Press.
- Camp, S., (1993). Population the Critical Debate, Foreign Policy, 90. p126-44.
- Firebaugh, G., (1979) Structural Determinants of Urbanization in Asia and Latin America, American Sociological Review, 44.p199-215.
- Kamerschen, D., (1969) Further Analysis of Overurbanization, Economic Development and Cultural Change, 12 (2). pp235-53.
- Kasarda, D., and Edwiird, C.(1991) Third World Urbanization: Dimensions, Theories, and Determinants, Annual Review of Sociology, 7. p467-501.
- Kelley, A., and Williamson, J. (1984) What Drives Third World City Growth? A Dynamic General Equilibrium Approach. Princeton: Princeton University Press.

Overurbanization: a Study on the Global Level

*Tha'r Mutlaq Ayasrah **

ABSTRACT

Group of the world countries, and the group of developed countries, and the group of developing countries, for the years 1990 and 2013, it has been measured over-urbanization of these groups calculates the (Residuals) through four separate regressions: first, the regress of the gross national product per capita on the level of urbanization, which is the most common method, and secondly: the regress of proportion of the workforce in the industrial activities to the total employed on the level of urbanization, and thirdly: the regress of workforce in service activities percentage to total employees on the level of urbanization, and the Fourth : due to the high correlation between the gross national product per capita and the manufacturing and services sectors, it has been calculated residuals of these variables Simultaneously on the urbanization level, the residuals positive values indicate that the country over relatively urbanization, and vice versa for the residuals negative. Also, the study attempted to disclose of the relationship between these variables through the use of simple correlation coefficient.

The study concluded the following results:

First: Residuals positive values of the countries indicate that they too are relatively urbanization, and vice versa for negative residuals.

Secondly, the measurement showed increase the number of developing countries that suffer from over-urbanization in 2013 compared to 1990 for the residuals analysis of all the regressions applied, and compared with the developed countries, the measurement have showed low number for leftover decline service employment rate and the decline of all the variables together, and the countries of the world , the measurement have showed also low number for leftover decline of industrial employment rate and the decline of all the variables combined.

Thirdly, there is a significant correlation (positive) between urbanization and all of the economic growth and industrialization, and service employment ratio for developing countries, and this refers to the pursuit of developing countries towards urbanization, by contrast, the correlation between urbanization and all of the economic growth and industrialization in developed countries did not appear, the urbanization was characterized being a gradual and uneven with economic development and rising per capita incomes as it is subject to the trends and effects and rates of growth in tandem with the required needs of the labor.

Finally, the study recommends doing a number of future studies to test the hypotheses put forward by the three theses theories of urbanization and its impact on over-urbanization as the dependent variable, which was measured in this study, particularly in developing countries.

Keywords: Overurbanization or relative urbanization, Residuals, Modernization theory, Urban- bias theory, Dependency economic theory.

* Directorate of planning and Development, Free Zone Foundation, Jordan. Received on 30/11/2014 and Accepted for Publication on 2/3/2015.